

## ظاهرة التوسع وأثرها في النحو العربي

د. دردير محمد أبو السعود

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد  
الأولين والآخرين ، وعلى آله وصحبه أجمعين •

وبعد : فإن الاتساع ظاهرة من ظواهر اللغة ، وأسلوب من  
أساليبها ، وتركيب من تراكيبها ، يقصده الفصحاء ، ويرمى إليه البلغاء ،  
ويُلجأ إليه من رام الإيجاز والاختصار •

فهو يدل — بلا شك — على مرونة هذه اللغة ، وترباط أجزائها ،  
وتناسب أوضاعها ، وقوة تداخلها وتلاحقها •

فلا عجب أن يكون غرضاً من أغراض الناطقين ، وهدفاً من  
أهدافهم • وهو مع سموه وكثرتة في كلامهم ، وسعته في أسس تعاملهم ،  
أجل من أن يحصى ، وأعظم من أن يستقصى ، وأكثر من أن يحاط به •

على أنه يجدر بنا أن نعرف الاتساع لغة ، واصطلاحاً ، كي نتصور  
هذه الظاهرة ، ونحدد المراد منها ، حتى تكون على دراية بما تدل عليه  
وترمى إليه •

الاتساع لغة :

مصدر اتسع • يقال : وسع الشيء توسيعا فاتسع ، واستوسع  
 أى : صاروا سعا ، ضد ضيقه • والتوسيع ضد التضيق ، كما يقال :  
 توسعوا فى المجالس ، أى : تفسحوا (١) •

فالإتساع بهذا المعنى : صيرورة الشيء واسعا ، فهو ضد  
 التضيق •

وفى الاصطلاح :

اجراء حذف من الكلام (٢) مع عدم اقامة التوسع فيه مقام  
 المحذوف ، ولكنك تعربه اعرابه وتبقى عامله على حاله •

فهو ضرب من الحذف ، بيد أنك فى الحذف الذى ليس على سبيل  
 التوسع ، تحذف العامل ، وتدع ما عمل فيه على حاله فى الاعراب ، وذلك  
 هو الفرق بين الاتساع ومطلق الحذف •

ما يتحقق به الاتساع :

انما يتحقق الاتساع ويجرى مع الفعل اللازم ، والمعتدى الى  
 واحد ، والمعتدى الى اثنين (٣) •

(١) الصحاح (وسع) ١٢٩٨/٣ والقاموس (وسع) ١٩٧/٣ •

(٢) الأصول لابن السراج /١ والكليات ١١ ، ١٢ والكتاب /١٧٦ •

٢١١ - ٢٣٥ والأشباه ١٥/١ - ١٩ والمساعد ٥٣٧/١ وغير ذلك •

(٣) انظر فى هنا : الكليات لأبى البقاء ص ١١ والمساعد ٥٣٨/١ •

والأشباه ١٨/١ •

فمثال اللزوم : اليوم قمته ، فقد تحقق التوسع بنصب ضمير  
الظرف على أنه مفعول به ، وليس ظرفا .

ومثال التوسع مع المتعدى الى واحد قولك : اليوم ضربته زيدا ،  
ومثال التوسع مع المتعدى الى اثنين قولك : اليوم أعطيته زيدا درهما .  
أما المتعدى الى ثلاثة فان الاتساع يمتنع معه . فلا يصح أن تقول :  
اليوم أعلمته زيدا عمرا قائما .

وانما امتنع الاتساع معه ، لأنه ليس هناك ما يشبه به ، اذ ليس  
في الأفعال ما يتعدى الى أربعة .

أما ما يتحقق فيه الاتساع فهو ثلاثة أنواع :

- ١ - الاتساع في المصادر .
- ٢ - الاتساع في الظروف .
- ٣ - الاتساع في التأويل .

أولا : الاتساع في المصادر

المصدر المنتصب ، المفيد توكيدا ، أو المبين نوعا ، أو عددا ،  
يسمى مفعولا مطلقا ، نحو : سرت سيرا ، وسرت سيرا حسنا ، وسرت  
سـيرتين .

وقد يتوسع في المصدر المنصوب فيخرج عن هذا الأصل ، فلا  
يكون مفعولا مطلقا ، وانما يكن مفعولا به ، أو ذالا على الزمان ، أو  
بدلا من التلفظ بالفعل . ويمكننا بيان ذلك على النحو التالي :

أ - مجيء المصدر مفعولا به :

ينصب المصدر المتصرف مفعولا به على التوسع (١) والمجاز وذلك إذا شغلت الفعل بغيره عنه ، نحو : ضرب به ضربا شديدا ، ونحو : سير عليه سيرا شديدا ، وضرب زيد ضربا فقد شغلت الفعل بغيره عنه لأنك أقيمت غير المصدر مقام الفاعل . ونصب المصدر مفعولا ، ولو لم يصح ذلك ، لما جاز أن يقع نائب فاعل حين قلت : ضرب ضرب شديدا ، وسير سير حسن . لأن وقوعه نائب فاعل ، فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به (٢) .

هذا . وقد يأتي المصدر مرفوعا على سبيل (٣) الاتساع والاختصار حين يشغل الفعل به ، وذلك نحو : سير عليه سيرتان أيما سير ، وضرب به ضربتان إذا أراد بيان العدد لمن سأل عن عدد السير أو الضرب ، فجرى على سعة الكلام والاختصار ، إذ السيرتان لا تساران ، وكذلك الضربتان لا تضربان .

وانما المعنى : كم سير الذى وقع عليه السير من سيرة ، وكم ضرب الذى وقع به الضرب من ضربة ، فأجيب على هذا المعنى بطريق الاتساع والاختصار .

قال سيوييه مؤكدا هذا المعنى : « وسمعت من أثق به من العرب يقول : بسط عليه مرتان ، وانما يريد : بسط عليه العذاب مرتين » (٣) .

(١) انظر الكتاب ط هارون ٢٢٩/١ والأصول لابن السراج ٢٣١/١ - ٢٢٤ والأشبه ١٥/١ .

(٢) الأشباه والنظائر ١٥/١ .

(٣) الكتاب ٢٢٩/١ ط هارون .

(٤) الكتاب ٢٣٠/١ .

## ب - مجيء المصدر منصوبا دالا على الزمان

قد يأتي المصدر نائباً عن ظرف الزمان فينتصب (١) انتصابه ويفيد فائدته ، بشرط افادته تعيين وقت أو مقدار ، وذلك مثل قولهم :  
 جئتك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وطلوع الشمس ، وصلاة العصر ،  
 وانتظرتك نحر جزور ، وخبب ناقة ، والأصل : زمن مقدم الحاج ، وحين  
 خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ووقت صلاة العصر ، ومقدار  
 نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فقد حذف المضاف وأقيم المضاف  
 اليه مقامه وهو المصدر ، فانتصب انتصاب الظرف على سعة الكلام  
 والاختصار .

وقد يأتي المتوسع في صفة الظروف (٢) فتقع ظرفاً على سبيل  
 الاختيار فتقول : سير عليه طويلاً ، وسير عليه قليلاً ، وسير عليه قديماً ،  
 وسير عليه حديثاً ، وسير عليه كثيراً .

فقد نصبت الصفة في جميع الأمثلة المتقدمة على الظرف ولم ترفع ،  
 لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم .

قال سييويه : « ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً ، ويقبح أن يكون  
 غير ظرف ، صفة الأحيان ، تقول : سير عليه طويلاً ، وسير عليه  
 حديثاً » الخ (٣) .

(١) الكتاب ٢٢٢/١ والمقتصد ٢٤٣/١ وشرح الكافية الشافية ٦٨٤/٢

والأشباه ١٦/١ والأشمونى ١٣٦/٢ .

(٢) الكتاب ٢٢٧/١ والأشمونى ١٣٦/٢ .

(٣) الكتاب ٢٢٧/١ .

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الموضع ، هو أن المصدر قد ينصب دالا على المكان ، بمعنى أنه ينوب عن ظرف المكان فينتصب انتصابه . نحو : جلست قرب زيد ، أى مكان قربيه ، ولكنه لا يقاس عليه لقلته ، بخلاف ظرف الزمان ، فإن نيابة المصدر عنه يقاس عليها لكثرتها (١) بسبب قوة دلالة الفعل على الزمن .

ج : مجيئه منصوبا بدلا من التلطف بالفعل :

من قبيل التوسع في المصدر مجيئه منصوبا بدلا من التلطف بفعله ، وذلك يتحقق فيما إذا كان مفصلا لما قبله ، أو مكررا ، أو محصورا (٢) .

فالمفصل لما قبله مثل قوله تعالى : « فاما منا بعد واما فداء » (٣) التقدير : فاما تمنون ، واما تفادون . فقد أنيب المصدر مناب فعله . ومثله أيضا قول جرير :

ألم تعلم مسرحى القوافى فلا عيا بهن ولا اجتلابا (٤)

إذا/ التقدير : فأنا لا أعيا بهن عيا ، ولا أجتلبهن اجتلابا . والمصدر المكرر مثل : أنت مذ اليوم سيرا سيرا ، وكان عبد الله سيرا سيرا ، وان زيدا سيرا سيرا . وكذا في لبيت ، ولعل ، وليكن وكئن وما أشبه ذلك .

(١) الكتاب ١/٣٣٥ والأشمونى ٢/١١٨ والمساعد ١/٤٧٤ والكافية

(٢) الأشمونى والصبان ٢/١٣٦ .

الشافية ٢/٦٦٠ .

(٣) من الآية ٤ فى سورة محمد .

(٤) ديوانه ٦٢٤ والكتاب ٦/٢٣٣١ ، ٢٣٣٦ والى ابن تفسرى ١/٤٢ .

فالمصدر في الأمثلة السابقة - كما رأيت - جاء مكررا ، وقد جعل التكرار بدلا من لفظ الفعل تسمخا وتوسعا .

وأما المحصور فمثل : ما أنت الا سيرا ، وانما أنت سيرا ، وما أنت الا قتلا ، وانما أنت قتلا ، وما أنت الا شرب الأبل ، وما أنت الا ضرب الناس ، وهكذا .

التقدير : ما أنت الا تسير سيرا ، وتقتل قتلا ، وتشرب شرب الأبل ، وتشرب ضرب الناس . فقد ناب المحصر مناب التكرير .

ومثل ما تقدم من نيابة المصدر عن التلطف بالفعل ، ما جاء منه منصوبا بعد الاستفهام في نحو قولك : أقيموا يا خالد والناس جلوس ؟ وأجلوسا والناس يفرعون ؟ وقول عامر بن الطفيل :

« أعدة كعدة البعير وموتا في بيت سلولية ؟ » (١) .

أراد : أأعد عدة كعدة البعير وأموت موتا في بيت سلولية . أي اذ في اكل عدة وموت ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ، ولا عما يستقبل .

ومثل ذلك أيضا قول جرير :

أعبدا حل في شعبي غريبا      ألوما لا أبالك واغترابا (٢)

(١) الكتاب ٣٢٨/١ ومجمع الصحاح للميداني ٥٧/٢ والمساعد ٤٧٢/١ وشرح الكافية الشافية ٤٦٦/٢ .

والمساعد ٤٧٢/١ وشرح الكافية الصلغية ٦٦٤/٢ .

(٢) زيوانه ٦٢ والكتاب ٣٢٩/١ والهميني ٤٩/٢ وشرح الكافية

الشافية ٦٦٤/٢ .

أراد : أتلوم لؤما وأتعترب اغترابا ، فحذف الفعلين ، وهو كثير في كلام العرب ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل .

قال سيبويه : « وعلى هذا يجري هذا الباب إذا كان خبرا أو استفهاما » (١) .

يعنى أنك إذا رأيت رجلا في حال سير ، فقالت متهتتا ذلك له : أنت سيرا ، أو مستفهما ، أنت سيرا ؟ فالفعل متصل في حال ذكره أو أخبرت أو استفهمت .

### ثانيا :

#### التوسع في الظروف

من المقرر في قواعد النحو أن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها ، وأن التوسع فيها سببه أنها مكان للحدث وزمان له . لأن كل حادث في الدنيا يكون حدوثه في زمان ومكان ، والافتكك عنهما محال ، لأنهما من ضرورات الجادئات .

ونظروا لما بينهما من شدة الاتصال وقوته ، كان كل منهما مع كل شيء كجزءه . وبعضه ، لا أجنبيا عنه (٢) .

لهذا كان التوسع في الظروف أكثر من التوسع في غيرها كالمصادر

مثلا .

(١) الكتاب ١/٣٢٩ .

(٢) الكتاب لأبي البقاء الحسيني ص ١٦ .



على أن جواز التوسع في ظرف الزمان أو المكان مشروط بكونه متصرفاً ، فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية مثل الآن ، وقط ، وعوض . لأن عدم التصرف مناف للتوسع (١) ، اذ يلزم من التوسع فيه ، كونه يسند اليه ، ويضاف اليه ، وذلك ممنوع في عادم التصرف .

كما أن التوسع لا يمنعه اضافة الظرف الى المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما أضيف اليه المتتوين نحو : ذهب به ساعتئذ ، وسير عليه حينئذ .

بيد أن هذا التوسع في الظروف قد ورد على أنواع مختلفة ، يمكننا بيانها فيما يلي :

#### ١ - جعل الظرف مفعولاً به مجازاً :

الظرف : اسم وقت أو اسم مكان ضمن معنى (٢) «في» باطراد . نحو : قمت يوم الجمعة أمامك . فناسب يوم وأمامك ، هو الفعل قمت ، والقيام وهو أحد مدلولي الفعل واقع فيهما .

فاذا لم يضمن معنى «في» باطراد ، نصب على أنه مفعول به (٣) توسعاً ، نحو : دخل بيتنا ، وقام ليلاً ، وصام شهراً ، وسرق الليلة . فظاهر التركيب على انه من غير تقدير في - وان كان أصل المعنى على

(١) المساعد ٤٩٠/١ والأشباه ١٦/١ والكافية الشافية ٦٨٠/٢ .

(٢) المقتصد ٦٤٦/١ والمساعد ٤٨٩/١ والأشهر ١٢٦/٢ وشرح

الكافية الشافية ٦٧٥/٢ .

(٣) المساعد ٥٣٧/١ .

الظرفية — ومن ثمة يفهم منه غالبا قيام الليلة بتمامها ، وكذا في البواقى ،  
ولو كان بتقدير في ، لم يفهم القمام .

فقد رأيت أن ظروف المكان مثل ظروف الزمان في الاختصار (١)  
بوسعة الكلام . وان كان التوسع في ظروف المكان ليس مطردا فيها كلها  
كما في ظروف الزمان ، لأن التوسع في الأمكنة سماع (٢) نحو : نحا  
نحوك ، وقصد قصدك ، وأقبل قبلك .

ولا يجوز ذلك في « خلف » وأخواتها . فلا تقول : ضربت خلفك ،  
فتجعله مضروبا ، وكذا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان . لأن  
ظروف الزمان أشد تمكنا من ظروف المكان .

٢ — وقوع الظرف خبرا :

يتوسع في الظروف وما أشبهها فتقع أخبارا (٣) باطراد وذلك  
نحو : زيد عندك ، والقتال يوم الجمعة ، وزيد في الدار . ولا يقع اسم  
الزمان خبرا عن اسم عين ، فلا يقال : زيد اليوم لعدم الفائدة ،  
بخلاف اسم المعنى فإنه يخبر عنه بالظرف نحو : القتال اليوم ، وبخلاف  
ظرف المكان نحو : زيد خلفك .

(١) الكتاب ١/٢١٩ .

(٢) الكليات لأبي البقاء الحسيني ص ١٢ والأشباه ١٥/١٨ .

(٣) الكتاب ١/١٣٦ والمقتصد ١/٢٧٥ وما بعدها ، والمساعد ١/٢٣٥ .

والأشباه ١/١٦ والأشعراني ١/٢١٠ .

فكلمة من الظرف والجار والمجرور المخبر بهما في الأمثلة السابقة متعلق بمحذوف • واختار ابن مالك كونه وصفا • والتقدير: زيد حسن عندك أو في الدار ، فيكون الاخبار بالظرف من قبيل الاخبار بالمفرد ، لأن الأصل في الخبر الافراد •

واختار عبد القاهر الجرجاني وغيره (١) كونه من قبيل الجملة لأنك حينما تقول: القتال اليوم يكون الظرف خبرا عن القتال ، على معنى أن الفعل الذي هو وقع ويقع قد ترك اظهاره ، وناب الظرف عنه فقيل: انه خبر توسعا وسواء أكان المتعلق به مصدرا ، أو فعلا ، فالأخبار بالظرف من قبيل التوسع ، وتسمية الظرف خبرا تجوز وتوسع ، لأن الخبر في الحقيقة هو عامل الظرف ، لأنك حين تقول: زيد خلفك أبوه ، أو في الدار أبوه ، فالرفوع بعد الظرف معمول للمحذوف حقيقة وهو كائن أو استقر •

لأن الأصل في العمل للأفعال ، أو للأسماء المأخوذة منها ، ونسبة العمل إلى الظرف تجوز وتوسع (٢) •

على أنه لا يخفى عليك أن كل حكم ثبت للظرف ، ثبت للجار والمجرور •

٣ - خروج الظرف بالاضافة عن الظرفية :

إذا وقع الظرف مضافا إلى غيره صار اسما ، وخرج بالاضافة (٣)

(١) المختصص ٢٧٥/١ والمساعد ١٣٦/١ •

(٢) المساعد ١٣٧/١ •

(٣) الأشباه ١٧/١ والمساعد ٥٣٧/١ •

عن أن يكون ظرفاً ، لأن الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية ،  
 ألا ترى أن « وسط » إذا دخل عليها الخافض صارت اسماً ، بدليل  
 التزامهم فتح سينها ، ووسط المفتوحة السين لا تكون الا اسماً .

ثم ان الذى يضاف اليه الظرف المتوسع فيه إنما هو المصدر  
 الوصف .

فإضافة المصدر اليه تكون على طريق الفاعلية نحو قوله تعالى :

« بل مكر الليل والنهار » (١) ، فالليل والنهار لا يمكنان ، ولكن  
 المكر واقع فيهما . وتم ذلك على سبيل التوسع والاختصار (٢) .

وعلى طريق المفعولية نحو قوله تعالى : « تربص أربعة أشهر » (٣)  
 فالأشهر لا يقع عليها التربص ، وإنما يقع فيها .

أما إضافة الموصف اليه فمثل : يا سارق الليلة أهل الدار فقد  
 جعل الليلة مسروقة على سبيل التوسع والاختصار .

ومثله قولك : سرقت الليلة أهل الدار ، والمعنى إنما هو في الليلة ،  
 غير أنهم أوقعوا للفعل عليه لسعة الكلام (٤) .

ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار . ينصب الليلة ، وخفض

(١) من الآية ٣٢ في سورة سبأ .

(٢) الكتاب ١٧٦/١ والمقتصد ٦٤٩/١ .

(٣) من الآية ٢٢٦ في سورة البقرة .

(٤) الكتاب ١٧٦/١ والأشباه ١٧/١ .

أهل • لوجود الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا يجوز الفصل  
بينهما الا في ضرورة الشعر •

كما أنه لا يخفى عليك أن الفعل سرق من الأفعال التي تتعدى الى  
مفعولين يقال : سرق مالا ، كما يقال : سرق منه مالا •

هذا : وهناك نماذج أخرى للاتساع بالظرف وشبهه في الأساليب  
الجرية نذكر منها ما يلي على سبيل المثال ، وليس على سبيل الحصر  
والاستقصاء • واليك البيان :

نماذج أخرى للاتساع بالظرف وشبهه

أ — لا يلي كان وأخواتها معمول الخبر الا اذا كان ظرفا أو شبهه :

لا يجوز عند جمهور البصريين أن يلي كان وأخواتها (١) معمول  
للخبر مطلقا سواء تقدم الخبر على الاسم نحو : كان طعامك آكلا زيدا •  
أم لم يتقدم نحو : كان طعامك زيدا آكلا • خلافا للكوفيين ، فانهم  
أجازوه مطلقا • الا اذا كان معمول الخبر ظرفا أو شبهه فانه يجوز  
أن يلي العامل انتظا نحو : كان عندك زيد مقيما ، وكان في الدار زيد  
جالسا لأن المظروف وأشباهاها يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها •

والأصل : كان زيد مقيما عندك ، وكان زيد جالسا في الدار •

(١) التصريح ١٩٨/١ والمساعد ٢٧٦/١ والأشمونى ٢٤٨/١ •

بـ - جواز تقديم خبر ما على اسمها اذا كان ظرفا أو شبهه :  
 من قبيل التوسع في الظروف جواز تقديم معمول خبر ما على  
 اسمها (٢) اذا كان ظرفا أو شبهه نحو : ما عندك زيد قائما ، وما في الدار  
 عمرو جالسا .

فان كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل ان تقدم نحو : ما طعامك  
 زيد آكل . ومنه قول مزاحم العقيلي :  
 وقالوا : تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف  
 في رواية نصب كل . حيث أ بطل عمل «ما» عند تقديم معمول  
 خبرها الذي ليس ظرفا ولا مجرورا .

ج - تقديم خبر ان وأخواتها اذا كان ظرفا توسعا :

يجب تقديم اسم ان وأخواتها وتأخير خبرها ، الا اذا كان الخبر  
 ظرفا أو شبهه ، فانه يجوز تقديمه على الاسم ، وذلك نحو : ان أمامك  
 عمرا ، وان في المسجد خالدا . لأن الظرف الجار والمجرور يتوسع فيهما  
 مالا يتوسع (٢) في غيرهما ، فلم يمتنع تقديمهما على الاسم بعد هذه  
 الأجراف الناصبة . على أنه لا يخفى عليك أن تعلم أن حكم معمول  
 خبرها حكم خبرها ، فلا يجوز تقديمه الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا  
 نحو : ان عندك زيدا مقيم ، وان فيك عمرا راغب .

(١) التصريح ٢٩٨/١ والمأخذ ٢٧٨/١ : الأشموني ٢٦٠/١ .  
 (٢) المقصد ٤٤٧/١ والتبصرة ٢٠٥/١ والمساعد ٣٠٩/١ والتصريح  
 ٢٨٤/١ والأشموني ٢٨٢/١ .

د - الفصل بين المتضاميين بالظرف توسعا :

• اختلف النحاة في الفصل بين المضاف والمضاف اليه (١) .

مذهب الكوفيين الى جواز ذلك مطلقا ، في سعة الكلام وفي

الشعر .

ففي سعة الكلام نحو : هذا غلام والله زيد ، وفي الشعر مثل قول

الشاعر :

تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها

التقدير : غلائل صدورها عبد القيس منها ، ففصل بين المضاف

والمضاف اليه بنير الظرف على مذهب الكوفيين .

ومذهب البصريون الى جواز الفصل بين المتضاميين بالظرف وشبهه

في الشعر فقط ، لأن الظرف وشبهه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرها .  
ومثل ذلك قوله صلوات الله وسلامه عليه : «هل أنتم تاركو لى صاحبى»

وقول الشاعر :

كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب أو يزيل

وأضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف ، وذلك من قبيل

الاتساع .

(١) الانصاف المسألة ٦٠ والتصريح ٥٩/٢ والأشمونى ٢٨٢/٢

وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ .

هـ - الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف توسعا :

• اختلف النجاة في الفصل بين التعجب ومعموله (١) .

فمنهم من منع الفصل ، بحجة أن فعل التعجب ضعيف ، لأنه جامد لا يتصرف ، وقد لزم طريقة واحدة فضعف بسبب ذلك ، فلا يقوى على الفعل مقصولا بينه وبين عامله .

وأجاز قوم الفصل بالحال نحو : ما أحسن مقبلا زيدا ، أو المصدر نحو : ما أحسن أحسانا زيدا ، أو النداء كقول علي رضي الله عنه : « أعزز علي أبا انيقظان أن أراك صريحا مجدلا » (٢) وغير ذلك ، والصحيح جواز الفصل بالظرف وشبهه المتعلقين بالفعل نحو : ما أحسن اليوم عمرا ، وما أحسن في الدار زيدا .

وأنما جاز الفصل بهما ، لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، ولأنه جاز الفصل بهما بين أن ومعمولها ، وليس فعل التعجب بأضعف منها فينبغي أن يجوز الفصل بهما في التعجب .

ومما يدعم جواز الفصل ويؤكد كثرته ما ورد منه كما في قول عمرو بن معدى كرب :

(١) انظر : التبصرة للصينري ٢٦/١ والرضي على الكافية ٢/٨٩ .  
 وشرح الكافية لابن مالك ١٠٩٦/٢ والهمع ٩١/٢ والتصريح ٩٠/٢ وابن يعيش ١٥٠/٧ وملاجمي على الكافية ٣٨٢ والأشعراني ١٩/٣ .  
 (٢) قال ذلك في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا . وجدلا : أي مرميا على الجدالة وهي الأرض .



• ما أحسن في الهجاء لقاءها (١) •

وقول الشاعر :

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى      صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

وقول أوس بن حجر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها      وأحر اذا حالت بأن أتحولا (٢)

فقد فصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور في المثال الأول والبيت الأول ، كما فصل باذا الظرفية بين أحر ومعموله في بيت أوس بن حجر •

هذا : وبعد أن أوردت بعضا من النماذج التي تم فيها توسع في الظرف وشبهه - كما علمت - عليك - أيضا - أن تعلم أن هذا الظرف المتوسع فيه يجوز الاسناد اليه ، كما يسوغ اضماره غير مقرون بفي • وذلك يتضح فيما يلي :

١ - الاسناد الى الظرف المتوسع فيه :

قد يسند الى الظرف المتوسع فيه فاعلا نحو قوله تعالى : « في يوم عاصف » وقوله تعالى : « يوما عبوسا قمطريرا » فاليوم لا يعصف ولا يعبسر • وانما يعصف فيه ، وتعبس الوجوه فيه •

ونائبا عن فاعل نحو : ولد له ستون عاما ، وصيد عليه يومان •

(١) الهمع ٩٠/٢ ، والكافية الشافية ١٠٩٧/٢ •

(٢) هذا البيت والذي سبقه في الهمع ٩٠/١ والتصرح ٩٠/٢ •

والأشعرى ٦٩/٣ والكافية الشافية ١٠٩٦/٢ •

المعنى : ولد له الأولاد وولد له الولد سـتـين عاما ، وصيد عليه  
الوحش في يومين • وتم ذلك كله على سبيل الاتساع والاختصار (١) •

٢ - أضمار الظرف المتوسع فيه :

يجوز أضمار الظرف المتوسع فيه غير مقـسـرون (٢) بـفـى • فإذا  
انتسعت في الظرف ثم أضمرته لم تأت بـفـى ، وان كان أصل الظرف أن  
يتعدى إليه بواسطة في ، لأنك في هذه الحالة لم ترده ظرفا ، وإنما أردته  
مفعولا به مجازا ، فنقول : اليوم سرت ان توسعت ، واليوم سرت فيه  
ان أردت الظرفية ولم تتوسع •

٣ - التوسع في التأويل :

هذا النوع من الاتساع ، هو المسمى بالاتساع البديعي (٣) •

وهو أن يأتي الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر قوى  
الناظرين فيه بحسب ما تحمله الألفاظ ، كما في فواتح السور ، فقد  
اختلف المفسرون والمغويون في بيان مدلولاتها •

وكما اتسع النقد في تأويل المراد من أقوال بعض الشعراء ، مثل  
تأويلهم قول الشاعر :

إذا قامتا تزوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت برياً القرنفل

(١) الكتاب ٢١١/١ والمساعد ٥٢٧/١ والأشباه ١٧/١ •

(٢) المقتصد ٦٥٠/١ والمساعد ٥٢٧/١ والأشباه ١٦/١ •

(٣) هذا النوع من الاتساع ليس مجاله هذا البحث ، ولكني ذكرته

تتمة لأنواع الاتساع • وانظره في الكليات لأبي النقاء ص ١٢ •

منهم من يتناولها على معنى : تضوع مثل المسك منها نسيم الصبا ، ومنهم من يتناولها على معنى تضوع نسيم الصبا ، وهذا التلويح أجود الوجوده وأحسنها •

على أنه لا يفوتنا أن نشير الى أن هناك مواضع أخرى حدث فيها اتساع وإيجاز في الأمثلة لا يمكن حصرها ، لأن الاتساع فيها جاء لعلم المخاطب بالمعنى (١) •

كما أنه ينبغي أن تعلم أن ما حدث فيه توسع ، لا يجوز التوسع فيه مرة أخرى (٢) ، فما توسع فيه وصار مفعولا به ، لا يتوسع فيه نفسه مرة أخرى فيجعل مجرورا بالاضافة •

وما جر بالاضافة ، لا يتوسع فيه مرة أخرى فينصب مفعولا به •

د. دردير محمد أبو السعود

(١) الكتاب المسيبوي (١/٢١٢ - ٢١٦) :

(٢) الأشباه والنظائر ١/١٩ •